فرضيات تخريج الكليني
لروايات الضعفاء
روايات سهل بن زياد إنموذجاً

أ.م.د محمود شاكر فضل الجمالي

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

جمهورية العراق ـ النجف الأشرف

الملـخّـص

تهدف هذه الدراسة إلىٰ الإجابة ـ بفرضيات ذات شواهد ـ علىٰ الدواعي والبواعث التي سوغت لمحمد بن يعقوب الكليني(ت:٣٢٩هـ) تضمين كتابه الكافي لكثير من روايات الضعفاء، مع تعهده في مقدمة كتابه بقوله: يجمع من جميع فنون علم الدين ...والعمل به بالآثار الصحيحة . عن الصادقين عليهم السلام، إذ قد تتولد شبهة شديدة الإلتباس في ذهن من قرأ كتابه، أو نظر فيه، ملخصها:

إنه قد خالف تعهده، ولم يفِ به بعد أن خرّج كثيراً من الروايات المشتملة أسانيدها علىٰ ضعفاء ومجروحين، خصوصـاً أنّه روىٰ عن سهل بن زياد الآدمي المولود بحدود(٢٠٠هـ) ما نسبته بحسب الإستقراء ١/ ١٠ من روايات الكتاب التي تربو علىٰ ست عشرة ألف رواية، وإن سهلاً هذا مما تكاد تجمع علىٰ جرحه وتضعيفه عبائر الرجاليين؛ نعم، أن الشيخ الطوسي وثّقه في مورد ثم عاد فقدح بوثاقته في موارد أخرىٰ، فانتخبه البحث إنموذجـاً لهذه الدراسة.

Summary

This study aims to answer - with evidenced hypotheses - on the motives and motives that were justified by Muhammad bin Yaqoub Al-Kulayni (T: ٣٢٩AH) to include his book Al-Kafi for many of the narratives of the weak. With his pledge in the introduction to his book by saying: To collect in it from all the arts of the science of religion, and to work on it with the correct reports on the authority of the Imams of the People of the House, peace be upon them. After he included in it many of the narratives of the weak and the wounded, especially Sahl bin Ziyad al-Adami (born up to ٢٠٠AH), a ratio of ١٠/١of the total of his book's narrations, which numbered more than sixteen thousand narrations, and that Sahl bin Ziyad was unanimously agreed to weaken the phrases of the men. The research chose him as a model for this study

مقدمة

الحمد لله الممتنع عن الإبصار رؤيته، وعن الألسن صفته، وعن الأوهام كيفيته، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك، وأصلي وأسلم علىٰ رسول الله محمد بن عبد الله، وعلىٰ آل بيته الطيبين الطاهرين، وعلىٰ صحبه الغرِّ الميامين وعلىٰ من تبعه وأهتدىٰ بهديه إلىٰ يوم الدين.

وبعد:

فقد استفرغت وسعي، وجردت عزمي بقراءة كتاب الكافي لمؤلفه محمد بن يعقوب الكليني(ت:٣٢٩هـ) حتىٰ قرأت الأسانيد التي اشتملت طرقها علىٰ اسم سهل بن زياد، ودققت النظر فيها لثمان مرات في أربع سنوات وقارنتها بغيرها من الأحاديث المروية في نفس الباب، فوجدت أكثرها إما متطابقة باللفظ تارةً وأما بالمعنىٰ تارة أخرىٰ، مع اشتمال بعض الأبواب علىٰ روايات في اسانيدها سهل بن زياد تُعد من انفراداته ولم أجد لها ما يناظرها في تلكم الأبواب فألفيته أول موسوعة حديثية عند الشيعة الإمامية جمع فيها مؤلفها فنون علم الدين وتميّزت عن غيرها من كل الموسوعات الحديثية عند المسلمين قاطبة بتفرّدها بكتاب مستقل في العقل والجهل، وقد حرص الكليني أن يستفتح هذه الموسوعة بديباجة جزيلة الألفاظ اشتملت علىٰ موارد متعددة، كان أكثرها إثارة لدفائن العقول قوله: وقد يسر الله – وله الحمد – تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون بحيث توخيت، استجابة لمن طلب منه كتاباً فيه من جميع علوم الدين، ما يكتفي به المتعلّم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحةعن الصادقين عليهم

السلام؛ ولربمّا يظن مَن لا خبرة له في منهجية الكليني، أو مَن له ميول وأهواء تُعمي بصره وبصيرته عن رؤية الحقيقة فيقدح بوثاقة الكليني وأمانته ويرتاب من صدق حديثه ومقولته، فعزمت علىٰ سبر وقراءة أكثر مصادر الحديث وعلومه عند الإمامية ، فأهتديت إلىٰ جملة من الفرضيات المعتضدة بالشواهد، عسىٰ أن أصل بها إلىٰ فك أحجية تضمينه موسوعته كثرة متكثرة من روايات الضعفاء، وانتخبت روايات سهل بن زياد إنموذجاً، حتىٰ انتظم البحث علىٰ تمهيد وست فرضيات كانت:

أولاها: الإطمئنان بجهة صدور الخبر.

وثانيتها: الباعث الإرشادي.

وثالثتها: شيوع الأخبار وشهرتها.

ورابعتها: ردّ الشبهات ودفع التوهمات.

وخامستها: تعضيد وإقوائية أخبار الثقات.

وسادستها: إعتماد نقّاد الأخبار.

ثم اختتمت هذه الدراسة بخاتمة وقائمة بالهوامش، وأخرىٰ بالمصادر، مُعرِضاً عن إيراد كثير من الفرضيات، مراعاةً لمتطلبات البحث ومنهجيته.

تمهيد

مما لا يُثنىٰ القول فيه: أن دأب المصنفين المتقدمين تدوين كلّ خبر معلوم الصدور بالعلم العادي أو الإطمئناني، سواء تضمن الطريق إلىٰ ذلك الخبر أسماء رواة ثقات أم رواة ضعفاء، وهذا يظهر جليـًا واضحـًا لمن تتبع الأخبار المبثوثة في كتبهم ومصنفاتهم حتىٰ لا يكاد مصنف من تلكم المصنفات يخلو من أخبار هؤلاء وهؤلاء ـ الثقات المجروحين ـ وهي اليوم بين ظهرانينا تشهد بصدق هذه الدعوىٰ.

ولم يكن النهج الذي إتبعوه وليد اجتهادهم، أو ذائقتهم ، بل لما تسالمت عليه فرقة الشيعة الإمامية وقتذاك.

ولما كان محمد بن يعقوب الكليني(ت:٣٢٩هـ) أول المصنفين لأحد الجوامع الحديثية المعوّل عليها عندهم، وأنه من مشاهير علمائهم، وأهل المداقة فيهم، والمجدد لمذهبهم علىٰ رأس المائة الثالثة للهجرة، إذ اعترف بهذا ابن الاثير الجزري(ت: ٦٠٦هـ) كما حُكي عنه، إذ قال بما مضمونه: إن المزية في مذهب الإمامية أن لهم علىٰ كل رأس قرنٍ مَن يجدد مذهبهم، فكان علىٰ رأس المائة الثانية علىٰ بن موسىٰ عليه السلام، وعلىٰ رأس المائة الثالثة محمد بن يعقوب الكليني[١].

وإذا تأملّنا في عمر الكليني نظن أنه عاش في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري إلىٰ ما يقارب الثلث من القرن الرابع الهجري بقرينة أنه أدرك زمان أصحاب الأئمة، منهم أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري، وسهل بن زياد الآدمي، وعلي بن إبراهيم بن هاشم، ومحمد بن الحسين الصفار، والفضل بن شاذان القمي، وإن لم يروِ عن أكثرهم مباشرة لعدم تحقق اللقاء بهم والسماع منهم، ويقينـًا

أنه أدرك زمان أثنين من السفراء الأربعة للإمام الحجة بن الحسن(عجل الله فرجه) وقت تأليفه لكتابه الكافي، وأن مشايخه مَن كان من أصحاب الأئمة كعبد الله بن جعفر الحميري[٢]، والقاسم بن العلاء[٣]، والحسن بن الفضل اليماني[٤]، فلو أن الأخبار التي دوّنها في كتابه كانت من إنفراداته أو تشهيه ومزاجه، لأنكروا عليه هؤلاء الأجلاء ولم يواطئوه علىٰ ما أنتهجه في هذا الكتاب، ولكن بحسب التتبع لم نجد معترضـًا واحداً ولا منكراً، بل كلّ مَن جاء من بعده عيّال عليه ومقتفيـًا آثاره، حتىٰ صارت روايات كتابه مرجعـًا ينهل منه العلماء والفقهاء إلىٰ يومنا هذا وفي قابله.

ومما لاعناد فيه ـ بحسب الاستقراء ـ فقد بلغت مجموع روايات كتابه أكثر من (١٦٠٠٠) رواية جمعها وأودعها من جملة من الرجال المتقدمين علىٰ زمانه والذين كانوا أصحابـًا للأئمة أو تلاميذاً لهم عليهم السلام، وكان نصيب(سهل بن زياد الآدمي) (١٥٥٣) رواية توزعت علىٰ النحو الآتي:

في كتاب فروع الكافي(١١٦٧) رواية.

وفي كتاب أصول الكافي(٢٨٧) رواية.

وفي كتاب روضة الكافي(٩٩) رواية.

ومن المقطوع به أن سهلاً كان من أصحاب الإمام محمد الجواد(ت:٢٢٠هـ) والإمام علي الهادي(ت:٢٥٤هـ) والإمام الحسن العسكري(ت:٢٦٠هـ)، بل أنه كاتب الإمام الحسن العسكري عليه السلام في عام(٢٥٥هـ) إذ قال النجاشي(ت:٤٥٠هـ) في أحواله ما نصّه: (سهل بن زياد أبو سعيد الآدمي الرازي... قد كاتب أبا محمد العسكري عليه السلام علىٰ يد محمد

بن عبد الحميد العطار للنصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس وخمسين ومائتين)[٥].

ومما يؤكد صحبة سهل بن زياد للأئمة عليهم السلام وتلاميذهم ما حدّثه به علي بن مهزيار في عام(٢٢١هـ) إذ أخرج الكليني بسنده عن سهل بن زياد ، عن علي بن مهزيار ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال : سألته- يعني أبا جعفر عليه السلام... فقال سهل : فحدّثني علي بن مهزيار بهذا في سنة إحدىٰ وعشرين ومائتين[٦].

ولكنّ الحقيقة التي لايمكن تجافيها أو نكرانها أن سهل بن زياد مما تكاد تجمع عبائر الرجاليين علىٰ جرحه وتضعيفه، فكان أوّل من غمز فيه الفضل بن شاذان القمي وهو أحد معاصريه، فقد صرّح الكشي(ت:ق٤ الهجري) في أحوال أبي الخير صالح بن أبي حمّاد الرازي ما نصّه، قال: (كان أبومحمد الفضل يرتضيه ويمدحه ولا يرتضي أبا سعيد الآدمي ويقول : هو الأحمق)[٧].

وجرحه جرحاً عملياً فيه كثير من العنف والقسوة معاصره ومخالطه أحمد بن عيسىٰ الأشعري حينما طرده من مدينة قم ونهىٰ الناس من السماع منه، وهذا ما صرّح به أحمد بن الحسين الغضائري(ت:بحدود٤١٢هـ) إذ قال في أحوال سهل بن زياد، ما لفظه: (أبُو سَعيد، الآدَميُّ، الرازيُّ كانَ ضَعيفاً جِدّاً، فاسِدَ الرِوايةِ والدِينِ. وكانَ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّد بن عِيْسىٰ الأشعريُّ أخْرَجَهُ من قُم ، وأظْهَرَ البَراءَةَ منهُ، ونَهَىٰ الناسَ عن السماع منهُ والرِواية عنهُ، ويَروِي المَراسِيْلَ ، ويَعْتَمِدُ المَجاهِيْلَ)[٨].

ولا نستبعد أن يكون النجاشي قد إقتبس هذا المعنىٰ من ابن الغضائري حين صرّح في أحوال سهل بن زياد قائلاً: (كان ضعيفاً في الحديث، غير معتمد فيه،

وكان أحمد بن محمد بن عيسىٰ يشهد عليه بالغلو والكذب وأخرجه من قم إلىٰ الريّ)[٩].

ويبدو أن الشيخ الطوسي(ت:٤٦٠هـ) بعد أن بدىٰ له توثيق[١٠] سهل عاد فضعّفه بقوله: (سهل بن زياد الآدمي الرازي، يكنىٰ أبا سعيد، ضعيف)[١١].

ومن غير المستبعد، بل قد يكون راجحًا جداً إطلاع الكليني علىٰ أحوال سهل بن زياد، وقصة إخراجه وطرده من قم، إذ هو أقرب عهداً وزمانًا بزمان الأشعري والفضل بن شاذان، فكيف عوّل واعتمد علىٰ روايات هذا الضعيف المجمع علىٰ جرحه وتضعيفه؟ وكيف أخرج هذا الكم الهائل من رواياته، حتىٰ أنّها بلغت ما يقارب عُشر ما في كتابه من الروايات؟ وأنه فتح الباب مشرعًا علىٰ نقده وتحكيم مبنىٰ مَن حصر حجية الأخبار بالأسانيد علىٰ كتابه، حتىٰ تبين ـ حسب هذا المبنىٰ ـ أن الصحيح بلغ خمسة آلاف واثنان وسبعون حديثًا، والموثق بلغ ألف ومائة وثمانية عشر حديثًا، والحسن بلغ مائة وأربعة وأربعون حديثًا، والضعيف بلغ تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانون حديثًا، والقوي بلغ ثلثمائة وحديثان[١٢]. وما تبقىٰ من الروايات قد تكون مكررة أو موزعة علىٰ أكثر من باب من أبواب كتابه الكافي، وبناءً علىٰ هذا ستبلغ روايات سهل بن زياد سدس ـ ١/ ٦ـ الروايات الضعيفة في الكافي، وهذه النسبة تبعث الحيرة والإرتياب في النفس إذا سلمنا بها.

وقد يقال بعد هذا التقسيم والتحكيم وقلة الصحيح قياسًا إلىٰ الضعيف: لماذا أذن الكليني بالعمل علىٰ مرويات كتابه للأولين والآخرين إلىٰ إنقضاء الدنيا وفنائها لا سيما أتباع مذهب الإمامية حينما تعهد في ديباجة كتابه بإيراد الآثار

الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام ثم خالف ما تعهد به، فأودع من الضعيف أكثر من نصف الروايات التي تضمنها كتابه؟ فقد صرّح في أول كتابه بما نصّه: (ويأخذ منه مَن يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عزّ وجلّ وسنة نبيه صلىٰ الله عليه وآله، وقلت: لو كان ذلك رجوت أن يكون ذلك سبباً يتدارك الله بمعونته وتوفيقه إخواننا وأهل ملتنا ويقبل بهم إلىٰ مراشدهم ـ إلىٰ أن قال ـ مع ما رجونا أن نكون مشاركين لكل من إقتبس منه، وعمل بما فيه دهرنا هذا، وفي غابره إلىٰ إنقضاء الدنيا)[١٣].

إذ قال النجاشي في حقه ما لفظه: (محمد بن يعقوب بن إسحاق أبو جعفر الكليني، شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم ، وكان أوثق الناس في الحديث ، وأثبتهم . صنّف الكتاب الكبير المعروف بالكليني يسمىٰ الكافي ، في عشرين سنة)[١٤].

ولدفع هذا القول، وهذه التساؤلات ينبغي التطرق بالأدلة والشواهد إلىٰ جملة من الفرضيات التي حدّت به إلىٰ تضمين كتابه بكثير من الروايات الضعيفة سيّما روايات سهل بن زياد الآدمي.

الفرضية الأولى: الإطمئنان بجهة الخبر:

لم يكن نهج الكليني بقبول الأخبار أو العمل عليها منحصراً بأخبار العدول والثقات فقط، بل يتعداه إلىٰ إخبارات غيرهم، إذ العمدة في قبول الأخبار ما أورثت السكون والركون في النفس، أو ما يسمىٰ مرة الإطمئنان، وأخرىٰ يسمىٰ العلم العادي، وهذا ما فهمه وحكاه الشيخ مرتضىٰ الإنصاري(ت: ١٢٨١هـ) عن

الشريف المرتضىٰ(ت: ٤٣٦هـ) إذ قال ما نصّه: (فإن المحكي عنه في تعريف العلم: أنه ما اقتضىٰ سكون النفس، وهو الذي

ادّعىٰ بعض الأخباريين: أن مرادنا بالعلم بصدور الأخبار هو هذا المعنىٰ ، لا اليقين الذي لا يقبل الاحتمال رأساً)[١٥].

وليس كل سكون أو ركون في النفس يوجب التصديق والعمل بالأخبار، بل قد يكون هذا الإطمئنان مردّه إلىٰ صدور الخبر وليس العمل عليه، فمرة يقبل الخبر ولا يُعمل به، ومرة يُقبل الخبر ويُعمل به، وهذا ما أشار إليه الشيخ الطوسي بقوله: (فأما الأمة إذا تلقت الخبر بالقبول وصدّقَت به، فذلك دليل علىٰ صحته، لأنه لو لم يكن صحيحا لأدىٰ إلىٰ اجتماعها علىٰ خطأ،... ومتىٰ تلّقت الخبر بالقبول ولم تصدّق به، فذلك لا يدلّ علىٰ صدقه، لأن هذا حكم أكثر أخبار الآحاد)[١٦].

ولو تأملنا في عبارته(بالقبول) نجدها مقترنة بالصدق، وأخرىٰ بعدمه، وذلك لأنّ اجماع الطائفة علىٰ قبول الأخبار حين تلقيها لا يقتضي العمل عليها إلا بارتفاع موانعها وتوفر شروطها وهو التصديق، وهذا ما أشار إليه الشيخ حسن بن الشهيد الثاني(ت: ١٠١١هـ) بقوله: (ولقد كانت حاله مع السلف الأولين علىٰ طرف النقيض مما هو فيه مع الخلف الآخرين، فأكثروا لذلك فيه المصنفات ، وتوسعوا في طرق الروايات، وأوردوا في كتبهم ما اقتضىٰ رأيهم إيراده من غير التفات إلىٰ التفرقة بين صحيح الطريق وضعيفه، ولا تعرض للتمييز بين سليم الإسناد وسقيمه،اعتمادا منهم في الغالب علىٰ القرائن المقتضية لقبول ما دخل الضعف طريقه، وتعويلاً علىٰ الأمارات...)[١٧].

وقد تلقىٰ علماء عصره وتلاميذه هذا القول بالقبول والرضا وجعلوه من

المسلّمات لذا نجد الشيخ البهائي(ت:١٠٣١هـ) يقول: (كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح علىٰ كل حديث اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه، أو اقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه..)[١٨].

وينبغي الإنصاف أن أفضل من أشار إلىٰ نهج المتقدمين من علماء الإمامية ومصنفيهم ـ والكليني أحدهم ـ المحقق الحلي(ت:٦٧٦هـ) إذ أبان طريقتهم في التعامل بالأخبار بقوله: (واقتصر بعض عن هذا الإفراط، فقال: كلّ سليم السند يُعمل به، وما علم أن الكاذب

قد يلصق، والفاسق قد يصدق، ولم يتنبه أن ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب، إذ لا مصنف إلا وهو يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر الواحد المعدل...)[١٩]. لا بل صرّح بعض العلماء أن خبر الثقة أحيانـًا يجب إطراحه وعدم الإلتفات إليه لتوافر الموانع وغياب شروط القبول، إذ قال ما نصّه: (ولا شكّ في أنّ الخبر الواصل إلىٰ عبيد المولىٰ، إذا كان ممّا أعرض عنه بطانة المولىٰ وخواصّه العارفون بمرامه، لا يعتني به العبيد قطعـًا، وليس بناؤهم علىٰ العمل به البتة، وإن كان في غاية الصحة سنداً، بل كلّما ازداد صحة ازداد ضعفـًا)[٢٠].

والمتحصّل: أن محمد بن يعقوب الكليني أودع في كتابه الأخبار التي إطمأن لصدورها سواء كانت منقولة بنقل الثقات والعدول، أم كانت منقولة بنقل الضعفاء والمجهولين، حتىٰ لا يكاد باب من أبواب كتابه يخلو من رواية ضعيف أو مجهول بالخصوص روايته عن سهل بن زياد، ويشهد لكل ما تقدم الآتي:

الشاهد الأول: أخرج الكليني بسنده، عن عِدّة من أصحابنا، عن سهل بن

زياد ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن يعقوب بن يقطين ، عن أخيه علي بن يقطين ، عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: (إنّ الله تبارك وتعالىٰ لم يُحرِّم الخمر لإسمِها ولكن حَرّمَها لِعاقِبتها فما فَعَلَ فِعلَ الخمر فهو خمر)[٢١].

وللأستدلال علىٰ صدور هذا الخبر، نورد خبراً بعين لفظه أو قريبـًا منه من غير سهل بن زياد، وذلك ما أخرجه الكليني بسنده، عن محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن أخيه الحسين بن علي بن يقطين، عن أبيه علي بن يقطين، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: (إن الله عزّ وجلّ لم يُحرِّم الخمر لإسمِها ولكنّه حرّمَها لِعاقِبتها فما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر)[٢٢].

الشاهد الثاني: أخرج الكليني بسنده عن محمد بن الحسن ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : (سألته عن الرُّعاف والحجامة وكل دَم سائل؟ فقال: ليس في هذا وضوء إنما الوضوء من طَرَفَيك اللذين أنعم الله تعالىٰ بهما عليك)[٢٣].

وللأستدلال علىٰ صدوره، فقد أخرج الكليني بسنده عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وأحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبارجميعـًا، عن صفوان بن يحيىٰ، عن سالم أبي الفضل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : (ليس ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك الأسفلين اللذين أنعم الله عليك بهما)[٢٤].

الشاهد الثالث: ما أخرجه الكليني بسنده عن عِدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر

عليه السلام (أنّه نهىٰ عن آنية الذّهبَ والفضّة)[٢٥].

ويعضد صدور هذا الحديث، ما رواه الكليني، عن الحسين بن محمد، عن مُعلّىٰ بن محمد، عن الوشاء، عن داود بن سرحان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (لا تأكل في آنية الذّهب والفضّة)[٢٦].

الفرضية الثانية: الباعث الإرشادي:

كان الأئمة عليهم السلام يحثون أصحابهم علىٰ عدم ردّ الأخبار المنقولة عنهم، وكانوا يؤكدون هذا النهج علىٰ مرأىٰ ومسمع من أصحابهم، إذ ردّ الأخبار يُعدّ تكذيباً لهم وبالتالي تكذيب لرسول الله صلىٰ الله عليه وآله إذ هم يقومون مقامه والراد عليهم كالراد علىٰ رسول الله صلىٰ الله عليه وآله، والراد علىٰ رسول الله كالراد علىٰ الله تعالىٰ فوق عرشه، ومما يؤكد هذا التوجه، ما رواه الحسن بن سليمان الحلي(ت: بعد ٨٠٢هـ) عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن جعفر بن بشير البجلي، عن حمّاد بن عثمان أو غيره، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام أو عن أبي عبد الله عليه السلام،قال: (سمعته يقول لا تكذّبوا الحديث[وإن] أتاكم به مُرجيء ولا قدري ولا خارجي نسبه إلينا، فإنكم لا تدرون لعله شئ من الحق فتكذبون الله عز وجل فوق عرشه)[٢٧].

وقد يُعتقد أن لسان هذا الحديث يخص الثقات من فاسدي العقيدة فيندرج تحت عنوان الحديث الموثق ـ علىٰ وفق مبنىٰ المتأخرين ـ ولكن هذا الاعتقاد ركيك جداً وله ما يفسده، إذ أخرج محمد بن الحسن الصفار(ت: ٢٩٠هـ) قال: حدثني محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن سنان عن عمار بن مروان

عن المنخل عن جابر قال: قال أبو جعفر عليه السلام (قال رسول الله صلىٰ الله عليه وآله ان حديث آل محمد صعب مستصعب لا يؤمن به الا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للايمان، فما ورد عليكم من حديث آل محمد فلانت له قلوبكم وعرفتموه فاقبلوه، وما اشمأزت منه قلوبكم وأنكرتموه فردّوه إلىٰ الله وإلىٰ الرسول وإلىٰ العالم من آل محمد، وإنما الهالك ان يُحدّث أحدكم بشئ منه لا يحتمله فيقول والله ما كان هذا ...)[٢٨].

ولم يكن الكليني غافلاً عن هذا الحديث، فقد أخرجه بعين لفظه ومعناه ولكن بزيادة واسطة واحدة من أول اسناده، إذ ذكره عن محمد بن يحيىٰ[٢٩].

وتتجلىٰ هذه الفرضية بالشواهد الآتية:

الشاهد الأول: ما أسنده الكليني عن علي بن محمد ومحمد بن الحسن ، عن سهل بن زياد ، عن محمد بن الوليد شباب الصيرفي قال : (حدثنا سعيد الأعرج قال : دخلت أنا وسليمان بن خالد علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فابتدأنا فقال : يا سليمان ما جاء عن أمير المؤمنين عليه السلام يؤخذ به وما نهىٰ عنه ينتهىٰ عنه جرىٰ له من الفضل ما جرىٰ لرسول الله صلىٰ الله عليه وآله ولرسول الله صلىٰ الله عليه وآله الفضل علىٰ جميع من خلق الله المعيب علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام في شئ من أحكامه كالمعيب علىٰ الله عز وجل وعلىٰ رسوله صلىٰ الله عليه وآله والراد عليه في صغيرة أو كبيرة علىٰ حد الشرك بالله ، كان أمير المؤمنين صلوات الله عليه باب الله الذي لا يؤتىٰ إلا منه ، وسبيله الذي من سلك بغيره هلك، وبذلك جرت الأئمة عليهم السلام واحد بعد واحد ، جعلهم الله أركان الأرض أن تميد بهم، والحجة البالغة علىٰ من فوق الأرض ومن تحت الثرىٰ...) [٣٠].

الشاهد الثاني: ما أسنده الكليني عن محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن ابن سنان، عن محمد بن عمران العجلي، عن علي بن حنظلة قال : (سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : اعرفوا منازل الناس علىٰ قدر روايتهم عنا)[٣١].

وتجدر الإشارة أن بعض أكابر الأصوليين قد عدّ هذا الحديث من الأحاديث المستفيضة[٣٢]، علماً أن البحث قد استغرق وقتاً كثيراً وجهداً مضاعفاً بالظفر بهذا الحديث من غير طريق سهل بن زياد لكن لم يفلح؛ إذ المسطور في الموسوعات الحديثية أما مرسلاً وأما مرفوعاً، وإن لم يكن بعين لفظ هذا الحديث، بل يُعد من نظائره، وبالتالي يعتبر هذا الحديث من إنفرادات سهل.

الشاهد الثالث: ما أخرجه محمد بن يعقوب الكليني، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن إبراهيم بن محمد الهمداني، عن محمد بن عبيدة، قال : قال لي أبو الحسن عليه السلام، يا محمد أنتم أشد تقليدا أم المرجئة ؟ قال : قلت قلدنا وقلدوا ، فقال : لم أسألك عن هذا ، فلم يكن عندي جواب أكثر من الجواب الأول فقال أبو الحسن عليه السلام : إن المرجئة نصبت رجلا لم تفرض طاعته وقلدوه وأنتم نصبتم رجلاً وفرضتم طاعتَه ثُمّ لم تقلدوه فهم أشدّ منكم تقليداً [٣٣].

ويبدو أن هذا الأسلوب التهكمي من قبل الإمام أبي الحسن الكاظم عليه السلام مرامه إلفات عناية الشيعة الإمامية وإرشادهم وصرف همتهم إلىٰ التمسك بطاعة أئمة أهل البيت عليهم السلام، إذ أئمتهم لا يقاسون بغيرهم لما علموا من افتراض الطاعة لهم بالإدلة القطعية.

الفرضية الثالثة: شيوع الأخبار وشهرتها:

أعترف جمع من الأعلام بقبول الأحاديث المودعة في الجوامع الحديثية بعد

قيام الإشاعة والإذاعة فيها، فأول من صرح بذلك الشريف المرتضىٰ، إذ قال ما نصّه: (إنّ أكثر أخبارنا المروية في كتبنا معلومة، مقطوع علىٰ صحتها، أما بالتواتر من طريق الإشاعة والإذاعة، أو بإمارة وعلامة دلّت علىٰ صحتها وصدق رواتها...)[٣٤].

وقد يقال: إن قول السيد المرتضىٰ هذا لا يُعتد به ولا يُعوّل عليه، إذ أنه لا يقر بحجية خبر الواحد، وأن الأخبار المودعة في كتاب الكليني أكثرها أخبار آحاد.

ولكي يندفع هذا الإدعاء، فمن اللازم أن نعضّد هذه الفرضية بقول مَن لا يُردّ عليه، فهذا الشيخ البهائي(ت:١٠٣٠هـ)قال في هذا الصدد، ما نصّه: (جميع أحاديثنا ـ إلا ما ندر ـ تنتهي إلىٰ أئمتنا الاثني عشر سلام الله عليهم أجمعين، وهم ينتهون فيها إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله، فإنّ علومهم مقتبسة من تلك المشكاة ـ إلىٰ أن قال ـ وكان قد جمع قدماء محدّثينا رضي الله عنهم ما قد وصل إليهم من أحاديث أئمتنا سلام الله عليهم في أربعمائة كتاب تسمىٰ «الأُصول» ثُمّ تصدىٰ جماعة من المتأخرين شكر الله سعيهم، لجمع تلك الكتب وترتيبها تقليلاً للانتشار وتسهيلا علىٰ طالبي تلك الأخبار، فألّفوا كتبـًا مبسوطة مُبوّبة وأصولاً مضبوطة مهذبة مشتملة علىٰ الأسانيد المتصلة بأصحاب العصمة سلام الله عليهم «كالكافي»...)[٣٥].

وجاء من بعده الحر العاملي(ت:١١٠٤هـ) فقال ما نصّه: (أنا قد علمنا – علمـًا قطعيـًا بالتواتر والأخبار المحفوفة بالقرائن – : أنه قد كان دأب قدمائنا وأئمتنا عليه السلام ، في مدة تزيد علىٰ ثلاثمائة سنة ، ضبط الأحاديث وتدوينها في مجالس الأئمة وغيرها، وكانت همة علمائنا مصروفة في تلك المدة الطويلة في تأليف ما يُحتاج إليه من أحكام الدين لِتعملَ بها الشيعة . وقد بذلوا أعمارهم في تصحيحها

وضبطها وعرضها علىٰ أهل العصمة .

واستمر ذلك إلىٰ زمان الأئمة الثلاثة أصحاب الكتب الأربعة ، وبقيت تلك المؤلفات بعدهم – أيضا – مدة ، وأنهم نقلوا كتبهم من تلك الكتب المعلومة ، المجمع علىٰ ثبوتها وكثير من تلك وصلت إلينا، وقد اعترف بهذا جمع من الأصوليين)[٣٦].

وقد لا يُرتضىٰ قولا العلمين هذين، فيقال: إن هذين العلمين ممن ينتهج نهج الأخباريين، بل هما من عُمدِ الأخبارية، إذ أن الأخبارية كالحشوية ارتضوا كل الأخبار وعملوا بها، وبالتالي هذا القول مكابرة وعناد صرف وله ما يزيفه ويفنده، إذ اعترف أثنان من أكابر الأصوليين من كون الأحاديث المودعة في الجوامع الحديثية مما قامت عليها الإشاعة والإذاعة أو أنها مأخوذة من الكتب المعتمدة المشهورة، فهذا الوحيد البهبهاني(ت:١٢٠٥هـ) في تعليقته علىٰ كتاب منهج المقال، قال ما نصّه: (ومع ذلك جُل أحاديثنا المروية في الكتب المعتمدة يحصل فيها الظن القوىٰ بملاحظة ما ذكرناه في هذه الفوائد الثلاث وفىٰ التراجم وما ذكروه فيها وما ذكره المشايخ من أنها صحاح، وأنها علمية وأنها حجة فيما بينهم وبين الله تعالىٰ، وأنها مأخوذة من الكتب التي عليها المعوّل، وغير ذلك. مضافاً إلىٰ حصول الظن من الخارج بأنها مأخوذة من الأصول والكتب الدائرة بين الشيعة المعمولة عندهم، وأنهم نقلوها لهداية الناس ولان تكون مرجعاً للشيعة...)[٣٧].

وتبعه بعد ذلك أحد أكابر الأصوليين وهو الشيخ مرتضىٰ الأنصاري، إذ قال ما نصّه: (لاشك للمتتبع... في كون أكثر الأخبار بل جُلّها إلاّ ما شذ وندر صادرة عن الأئمة عليهم السلام، وهذا يظهر بعد التأمل في كيفية، ورودها إلينا وكيفية اهتمام

أرباب الكتب من المشايخ الثلاثة ومَن تقدمهم في تنقيح ما أودعوه)[٣٨].

ولم يكتفِ بهذا التصريح بل ذهب إلىٰ كون الأخبار المُطمأن بتحصيلها أكثر عدداً من تلك الأخبار المصححة بأخبار عدلين، وهذا ما نجده جليًا واضحًا في تصريحه، إذ قال ما لفظه: (وكيف كان : فلا أرىٰ الظن الاطمئناني الحاصل من الأخبار وغيرها من الأمارات أقل عدداً من الأخبار المصححة بعدلين، بل لعل هذا أكثر)[٣٩].

والشواهد علىٰ هذه الفرضية كثيرة جداً، نذكر منها:

الشاهد الأول: ما أسنده الكليني عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمد الأشعري، عن القدّاح عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : (قال رسول الله (صلىٰ الله عليه وآله) افتتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم)[٤٠].

الشاهد الثاني: ما أخرجه الكليني بسنده عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن الوشاء قال : (سمعت الرضا (عليه السلام)يقول : أقرب ما يكون العبد من الله عزّ وجلّ وهو ساجد وذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾)[٤١].

الشاهد الثالث: ما أسنده محمد بن يعقوب الكليني: عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد، عن داود بن سرحان قال: (بدأني أبو عبد الله (عليه السلام) من غير أن أسأله فقال : الاعتكاف ثلاثة أيام ؛ يعني السنة أن شاء الله)[٤٢].

فشهرة هذه الأحاديث والتسالم علىٰ صحة مضامينها مما لا سبيل إلىٰ نكرانه أو مخالفته، وأن المسلمين علىٰ اختلاف مشاربهم وتعدد آرائهم يتفقون ويجمعون

علىٰ هذه المضامين وامثالها، وحينذاك من التعسف ردّها بحجة الخدشة في أسانيدها.

الفرضية الرابعة: ردّ الشبهات ودفع التوهمات:

إن نكران وجود الأخبار والأحاديث الشاذة والغريبة في كتاب الكافي عنادٌ صرف ومكابرة مقيتة، إذ وجودها مما لا نكران فيه، ولم يدّعِ واحد من علماء الإمامية ونقّاد الأخبار عندهم علىٰ صحة كلِّ ما اشتمل عليه، كما هو مأثور عن مذاهب وفرق إسلامية أخرىٰ، ولكن إذا وقفنا وقفة المتأمل في البواعث التي دفعت الكليني إلىٰ ايداع مثل هذه الروايات في كتابه، نجد أنه أودعها لبيان ردّها وطرحها ودفع التوهمات التي أصيب بها بعض المتعلمين أو أصحاب الأهواء الفاسدة والآراء المنحرفة، وقد يكون هذا النهج معمولاً به عند أرباب الكتب والأصول سواء مَن كان قبله أو من جاء بعده وإن لم يعمدوا إلىٰ إبانته في ثنايا أقوالهم أو تعليقاتهم، أو يفردوا له أبواباً مستقلة صريحة، ومصداقه فيما أخرجه الشيخ الطوسي بسنده عن علي بن الحكم، عن عبد الرحمن بن العرزمي، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (صلّىٰ علي عليه السلام بالناس علىٰ غير طهر وكانت الظهر ثُمّ دخل فخرج مناديه: ان أمير المؤمنين عليه السلام صلّىٰ علىٰ غير طُهرفأعيدوا، وليُبلّغ الشاهد الغائب)[٤٣].

ولم يغض الطوسي الطرف عن هذا الحديث، بل أنبرىٰ له بالطرح والتسقيط، وإن ذكر في ذيله علىٰ فتوىٰ سمعها ممن نقلها عن الشيخ الصدوق(ت:٣٨١هـ) لكنها بعيدة كل البعد عن أجواء وظرف الرواية، إذ صرح قائلاً: (فهذا خبر شاذ مخالف للأحاديث ، وما هذا حكمه لا يعمل عليه ، وقد

تضمن أيضا من الفساد ما يقدح في صحته وهو ان أمير المؤمنين صلىٰ بالناس علىٰ غير وضوء وقد آمننا من ذلك دلالة عصمته عليه السلام. وذكر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه ـ الشيخ الصدوق ـ قال : سمعت جماعة من مشايخنا يقولون ليس عليهم إعادة شئ مما جهر فيه وعليهم إعادة ما صلىٰ بهم مما لم يجهر فيه)[٤٤].

فالفتوىٰ التي سمعها الشيخ الصدوق من مشايخه تخص الإمام الذي يجوز عليه السهو والخطأ والوهم، لا الإمام الذي أثبتت عصمته الأدلة اللفظية المتواترة ـ عند الإمامية خصوصاً ـ وكيف كان: فلم نجد عالماً أو فقهياً من الأولين والآخرين مَن صحح مضمون هذا الحديث، بل أجمع السلف والخلف علىٰ قصر دلالته وردّه وإسقاطه من الاعتبار، فقد اعترض السيد الخوئي(ت:١٤١٣هـ) علىٰ مضمونه حين كذّبه بقوله: (وفيه : مضافاً إلىٰ ضعف سندها، لعدم ثبوت وثاقة والد العرزمي، أنّ مضمونها غير قابل للتصديق)[٤٥].

ثُمّ لم يكتفِ السيد الخوئي بذلك، بل أنحىٰ باللائمة علىٰ الشيخ الطوسي والكليني كونهما نقلا روايات شاذة شديدة النكران، بقوله: (ولا يكاد ينقضي تعجّبي من الشيخ والكليني لدىٰ الظفر بهذه الرواية وأمثالها ممّا يخالف أُصول المذهب أنّهما كيف ينقلانها في كتب الحديث المستوجب لطعن المخالفين علىٰ أُصولنا)[٤٦].

ولو لم يكن مبنىٰ السيد الخوئي مقتصراً علىٰ حصر حجية الأخبار بالسند فقط لكان سهلاً يسيراً عليه التماس العذر للشيخ والكليني بنقلهما لمثل هذه الرواية وحينها حتماً سينقضي تعجبه رحمه الله.

والمتحصل إن الروايات الشاذة والغريبة ونظيراتها إنما صدرت وأودعت في الكتب الحديثية لا لشذوذ مضامينها ولا لسلامة أسانيدها، بل لبث الحيرة والإرتياب في أفكار وآراء الغلاة والمنحرفين وصرف مَن له هوىٰ في معتقداتهم ووأدها في مهدها، فإذا تمّ تسفيه تلكم المعتقدات والآراء، سوف يتم إعادة الكثير منهم إلىٰ الطريقة المستقيمة والمحجة البيضاء، إذ لسان هذه الروايات يكذّب آراء وأفكار الغلاة الذين أدعىٰ بعضهم الإلوهية لعلي(عليه السلام)، وبعضهم من أدعىٰ علم الغيب للأئمة(عليهم السلام)، فقد أخرج محمد بن عبد العزيز الكشي(ت: ق٤هـ) بسنده عن محمد بن الحسن البراثي ، وعثمان بن حامد ، قالا : حدثنا محمد بن يزداد ، عن محمد بن الحسين عن موسىٰ بن يسار ، عن عبد الله بن شريك ، عن أبيه ، قال: (بينا علي عليه السلام عند امرأة من عنزة وهي أم عمر وإذ أتاه قنبر ، فقال : ان عشرة نفر بالباب يزعمون أنك ربهم ، قال : ادخلهم ، قال : فدخلوا عليه، فقال: ما تقولون؟ فقالوا: إنك ربنا، وأنت الذي خلقتنا، وأنت الذي ترزقنا...)[٤٧].

وروىٰ الكشي فيمن أثبت علم الغيب للأئمة عليهم السلام عن حمدويه ، قال : حدثنا يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن المغيرة ، قال : (كنت عند أبي الحسن عليه السلام أنا ويحيىٰ بن عبد الله بن الحسن عليه السلام فقال يحيىٰ : جعلت فداك انهم يزعمون انك تعلم الغيب ؟ فقال : سبحان الله سبحان الله ضع يدك علىٰ رأسي ، فوالله ما بقيت في جسدي شعرة ولا في رأسي الا قامت . قال : ثم قال : لا والله ما هي الا وراثة(رواية) عن رسول الله صلىٰ الله عليه وآله)[٤٨].

وكيف كان: فلنذكر بعض الشواهد لهذه الفرضية:

الشاهد الأول:

ما أسنده محمد بن يعقوب الكليني، قال: عدّةٌ من أصحابنا ، عن سهل بن زياد ، عن علي بن أسباط ، عن أحمد بن معمرقال : أخبرني أبو الحسن العرني قال : حدثني إسماعيل بن إبراهيم، عن مهاجر، عن رجل من ثقيف قال : استعملني علي بن أبي طالب (عليه السلام) علىٰ بانقيا وسواد من سواد الكوفة فقال لي والناس حضور : انظر خراجك فجد فيه ولا تترك منه درهما فإذا أردت أن تتوجه إلىٰ عملك فمر بي ، قال : فأتيته فقال لي : إن الذي سمعت مني خدعة إياك أن تضرب مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً في درهم خراج أو تبيع دابة عمل في درهم فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو (٤٩).

الشاهد الثاني:

في خبر طويل اختصرناه، أخرج الكليني بسنده عن محمد بن أبي عبد الله ومحمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، ومحمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد جميعاً، عن الحسن بن العباس بن الحريش، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال: (وقال : أنا إلياسُ، ما سألتك عن أمرك وبي منه جهالة غير أني أحببت أن يكون هذا الحديث قوة لأصحابك و سأخبرك بآية أنت تعرفها إن خاصموا بها فلجوا)(٥٠).

الشاهد الثالث:

ما أخرجه الكليني بسنده عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي عبيدة، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال لي : (يا زياد ما تقول لو أفتينا رجلا ممن يتولانا بشئ من التقية ؟ قال : قلت له : أنت أعلم جعلت فداك ، قال : إن أخذ

به فهو خير له وأعظم أجراً . وفي رواية أخرىٰ إن أخذ به أُوجِرَ، وإن تركه والله أثِمَ)[٥١].

الفرضية الخامسة: تعضيد وأقوائية أخبار الثقات:

هناك الكثير من التقسيمات التي تسالم عليها علماء الدراية للخبر، فمنه المتواتر ومنه غير المتواتر ومنه محفوف بقرينة ومنه المجرد عن القرينة وغيرها من الأقسام، ثُمّ قسموا الخبر الواحد مرة باعتبار عدد رواته وأخرىٰ باعتبار حال رواته، وكانت تقسيماتهم للخبر باعتبار حال رواته تنوف علىٰ الخمسين قسماً، وبعضهم زاد إلىٰ الكثير حتىٰ كادت أن تصل إلىٰ الثلثمائة قسماً، ومن جملة تلك الأقسام أطلقوا اسم المفرد علىٰ ما أنفرد به راوٍ من الرواة، فإن كان راوِيه ثقة أطلقوا عليه اسم الشاذ، وإن كان راوِيه مجروحاً أو مغموزاً أطلقوا عليه اسم المنكر وكي يخرج الخبر الشاذ إلىٰ الصحيح والمقبول لابدّ له من طريق آخر يعضدّه ويقويه، فكلما تكثرت طرق الخبر شاع وذاع حتىٰ يندرج حينذاك في المستفيض، ولعل محمد بن يعقوب الكليني لم يكن غافلاً أو جاهلاً بهذا النهج رغم أنه قد سبق زمانه زمان هؤلاء ـ علماء الدراية ـ ولكن أقسام الخبر آنذاك تقتصر علىٰ قسمين هما المعتبر وغير المعتبر، وإن وصفوا أهل ذلك الزمان بعض الأخبار بأوصاف ومسميات غير هذين القسمين أمثال الشاذ والمنكر والنادر وغيرها، لأجله عمد الكليني إلىٰ تعضيد كثير من أخبار الثقات بأخبار غيرهم سواء كانوا ثقات أم مجروحين خصوصاً إذا كانت مضامين تلكم الأخبار بلفظ واحد أو تكاد تكون بلفظ واحد، وهذا النهج وإن لم يصرح به الكليني جهاراً ولكن يمكن استنباطه من طريقته في ترتيب وتبويب كتابه، حتىٰ أنه لا يكاد باب من أبواب الكافي يخلو من هذه النكتة،

فما من رواية صحيحة السند أو حسنة إلا بإزائها رواية تطابق عين الفاظها أو تكاد مخدوشة السند، ومصداق الفرضية نجده في الشواهد الآتية:

الشاهد الأول:

أخرج الكليني بسنده عن عدّةٌ من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن أبي جميلة، عن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلىٰ الله عليه وآله): (لَيْسَ مِنْ لِبَاسِكُمْ شَيْءٌ أَحْسَنَ مِنَ الْبَيَاضِ فَأَلْبِسُوه مَوْتَاكُمْ)(٥٢).

وفي نفس الباب أخرج بسنده: عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن عمرو بن عثمان وغيره ، عن المفضل بن صالح ، عن جابر ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال النبي (صلىٰ الله عليه وآله): (لَيْسَ مِنْ لِبَاسِكُمْ شَيْءٌ أَحْسَنَ مِنَ الْبَيَاضِ فَأَلْبِسُوه وكَفِّنُوا فِيه مَوْتَاكُمْ)(٥٣).

الشاهد الثاني:

ما أسنده الكليني عن حمُيد بن زياد، عن ابن سماعة، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن عليه السلام قال: (الرَّجْعَةُ الْجِمَاعُ وإِلَّا فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ)(٥٤)

وفي نفس الباب أسند: عدّةٌ من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وعلي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي نصر، عن عبد الكريم، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (الْمُرَاجَعَةُ هِيَ الْجِمَاعُ وإِلَّا فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ)(٥٥).

الشاهد الثالث:

ما أسنده الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن

حماد، عن الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: (قَالَ يُنْزَلُ عَلَىٰ أَهْلِ الْخَرَاجِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)[٥٦].

وفي نفس الباب ذكر الكليني بسنده عن عدّةٌ من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن ابن سنان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: (النُّزُولُ عَلَىٰ أَهْلِ الْخَرَاجِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ)[٥٧].

الفرضية السادسة: اعتماد نقّاد الأخبار:

لم يكن تعويل الكليني علىٰ روايات جمع من الضعفاء وليد اجتهاده أو بدافع الجمع والتكديس لمحتويات كتابه، بل كان النهج الذي تبناه مردّه إلىٰ اعتماد أساطين علم الحديث ونقّاده علىٰ روايات بعض الضعفاء، وكان سهل بن زياد واحداً من الضعفاء المعتمد علىٰ رواياته عند هؤلاء العلماء الأجلة، إذ أغلب الروايات التي ذُكِر في أسانيدها سهل كانت تتصدر بعبارة (عدّةٌ من أصحابنا) وهذه العبارة مفادها: إن الذين اعتمدوا علىٰ رواياتهم العلماء المهرة والنقّاد الأثبّات الذين لا ينقلون الأخبار إلا بعد التثبت من مضامينها، إذ من المقطوع به أن لكلّ خبر مخبر، وأن صدق أو كذب المخبر إنما يُعلم من مضمون خبره، فلو كان هؤلاء الأعلام لم يركنوا ويسكنوا إلىٰ مضامين مرويات سهل بن زياد لما نقلوها أو اعتمدوها، ولو كان عملهم منحرفًا عن الصواب لما نجا واحدٌ منهم من نقد نظرائه، أو مَن جاء بعدهم من أساطين علم الحديث، غير أن الجليّ الواضح أننا لم نعثر علىٰ قول يلوح منه استهجان عملهم هذا، كيف لا(وهم المتأملون المتدبرون فيما يصلهم من الأخبار ولا يعوّلون عليها إلّا بعد أن ينقدوها نقد الدرهم والدينار ولا يسمعون كل ناطق ولا يصغون إلىٰ كل ناعق وهم المجتهدون الذين أشغلوا

أنفسهم في الليل والنهار وصرفوا الأعمار في معرفة الصحيح من الأخبار)[٥٨].

وكي نثبت أن أصحاب عدّة سهل بن زياد من نقّاد الأخبار وممن يتصفون بالاجتهاد والفطنة وأنهم من الجلالة وعلو المنزلة بمكان فلا مناص من تشخصيهم ومَن ثمة معرفة ما قيل في كل واحد منهم:

فأول من شخّص أفراد هذه العدة هو الحسن بن يوسف المشهور بالعلامة الحلي(ت:٧٢٦هـ)، إذ ذكر أسماءهم عادّاً منهم: علي بن محمد بن علّان، ومحمد بن أبي عبد الله، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن عقيل الكليني.

فعلي بن محمد بن علّان، قال النجاشي في أحواله، ما نصّه: (علي بن محمد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكليني المعروف بعلان يكنىٰ أبا الحسن. ثقة ، عين . له كتاب أخبار القائم [عليه السلام] ، أخبرنا محمد قال : حدثنا جعفر بن محمد قال :حدثنا علي بن محمد . وقتل علان بطريق مكة ، وكان استأذن الصاحب عليه السلام في الحجّ فخرج :« توقف عنه في هذه السنة»، فخالف)[٥٩].

وأما محمد بن أبي عبد الله: فقد قال النجاشي في ترجمته ما لفظه: (محمد بن جعفر بن محمد

بن عون الأسدي أبو الحسين الكوفي ، ساكن الري . يقال له محمد بن أبي عبد الله ، كان ثقة ، صحيح الحديث ، إلا أنه روىٰ عن الضعفاء . وكان يقول بالجبر والتشبيه – وكان أبوه وجها)[٦٠]، وكأنّ النجاشي يشير بقوله(روىٰ عن الضعفاء) إلىٰ سهل بن زياد الذي أكثر محمد بن أبي عبد الله الرواية عنه. وقال الشيخ الطوسي في أحواله: (يكنىٰ أبا الحسين الرازي ، كان أحد الأبواب)[٦١]. كما وثّقه في مكان آخر وعدّه من السفراء الممدوحين[٦٢].

وترجم له السيد الخوئي، وأكّد علىٰ وثاقته، ولكن الذي يلفت نظر الباحث أن الخوئي قد خالف النجاشي في فساد عقيدة محمد بن أبي عبد الله، ولعلّها نادرة تسجل أن يخالف السيد الخوئي للنجاشي ولايُصدقه(٦٣).

وأما محمد بن الحسن: فقد ذكر النجاشي في أحواله ما نصّه: (محمد بن الحسن بن فَرُّوخ الصفّار، مولىٰ عيسىٰ بن موسىٰ بن طلحة بن عبيد الله بن السائب بن مالك بن عامر الأشعري ، أبو جعفر الأعرج ، كان وجها في أصحابنا القميين ، ثقة ، عظيم القدر ، راجحًا، قليل السقط في الرواية ـ إلىٰ أن قال ـ توفىٰ محمد بن الحسن الصفار بقم سنة تسعين ومائتين رحمه الله)(٦٤).

أما محمد بن عقيل الكليني، فلم يعثر البحث عن ترجمة له في كتب المتقدمين، وهذا لا يعني أنه كان مغموراً أو مجهولاً، إذ لطالما سهىٰ قلم أرباب الرجال عن ذكر بعض الأعلام نظراء أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري، إذ لم تُذكر أو تفرد له ترجمة لا من النجاشي ولا من الطوسي برغم المصاحبة والمخالطة التي تربطه بالنجاشي خصوصًا، في حين ترجم له ياقوت الحموي(ت:٦٢٦هـ) وقال عنه: (كان من الأدباء والفضلاء الأذكياء وله خط يزري بخط ابن مُقلة علىٰ طريقته)(٦٥).

ولعلّ من نافلة القول: أن العدّة التي ذكرها العلامة الحلي لا تعني أنها منحصرة أو مقتصرة علىٰ هؤلاء الأربعة، بل نظن أن العدد يفوق ذلك ولكن القدر المتيقن هؤلاء الاربعة، إذ كلّما دار الأمر بين الأقل والأكثر يُؤخذ بالقدر المتيقن، يضاف له: أن الكليني ليس له طريقًا إلىٰ سهل بن زياد غير العدّة وما ذكره بلفظ(سهل) أو(سهل بن زياد) أو(وبهذا الإسناد) أو(عنه) فهو ليس من باب

الإرسال بل هو من باب التعليق ومردّه كله إلىٰ العدّة ومرويٌّ عنها، ولكنه آثر الاختصار.

نعم أنه ذكر في بعض الأسانيد واحداً أو أثنين من أسماء عدة سهل بن زياد، نظير علي بن محمد، ومحمد بن الحسن، إذ هما ركنان أساسيان من أركان العدّة ولم يعبّر بلفظ(عدّة من أصحابنا) وكأنّه يريد أن يقول: إن هذا الطريق منحصر مرة بهما وأخرىٰ بأحدهما من دون بقية نظرائهما من أصحاب العدّة، لكن الأمر الذي يثيرالاستغراب: أن محمد بن الحسن الصفار حينما صنّف كتابه(بصائر الدرجات) لم يروِ عن سهل بن زياد الآدمي إلا روايتين(٦٦)، ولعلّ الخوف الذي كان ينتابه من مخالفة أحمد بن عيسىٰ الأشعري الذي كان وقتذاك شيخ قم وعميدها هو مَن جعله لا يجرأ علىٰ التحديث عن سهل، إذ عنف الأشعري وقسوته وكذلك هيبته تمنع محمد بن الحسن الصفّار وغيره من الوقوع في شراكه أو مخالفته، كيف لا وهو ـ الأشعري ـ كان قد أصدر أمراً بعدم السماع من سهل أو التحديث عنه، فالصفّار كان يعلم علم اليقين أن عصيان الأشعري قد يؤدي إلىٰ طرده من قم، وبالتالي تكون مثلبة في حقه تتناقلها الأجيال. في حين وقبل أن نسوق شاهداً لهذه الفرضية، لا بدّ من الإشارة إلىٰ مسألة في غاية الأهمية والخطورة، إذ عثر البحث علىٰ كثير من روايات سهل يشترك في نقلها أحد أفراد عدّة الأشعري، لا بل الأخطر من ذلك أن كثيراً من الروايات كان يشترك في نقلها عدّة الاشعري وينقلها كذلك علي بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم بن هاشم، وعلي بن إبراهيم يشترك في عدّة الأشعري ويشترك في عدّة أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وبالتالي تكون العدّد الثلاث تروي نفس الحديث، فكيف يُصار إلىٰ طرح روايات سهل ويُتمسك بروايات العدّتين الأُخريين بحجة أن عدّة سهل مخدوشة بسهل، وأن سهلاً مما لا ينبغي

سماعه والتحديث عنه!!!

وهناك أمرٌ آخر لا يمكن إغفاله أو تغاضيه، وهو بعض إنفرادات سهل التي لا يُستغنىٰ عنها أو طرحها، إذ هي ضرورة من ضروريات المذهب ولا يجرأ واحد من العلماء طرحها أو تضعيفها بحجة ضعف طريقها منها علىٰ سبيل المثال:

ما أخرجه الكليني: عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد، عن عمر بن عبد العزيز، عن هشام بن سالم وحماد بن عثمان وغيره قالوا : سمعنا أبا عبد الله عليه السلام يقول : حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلىٰ الله عليه وآله، وحديث رسول الله قول الله عزّ وجلّ[٦٧].

وكذلك في باب الإشارة والنصّ علىٰ الحسين بن علي عليهما السلام، إذ أخرج الكليني في هذا الباب ثلاث روايات فقط كلّها طريقها سهل بن زياد[٦٨]، ومَن تتبع روايات هذا الرجل يجد المزيد من هذا النمط.

النتائج

مما تقدّم من فرضيات متجلية توصل البحث إلىٰ النتائج الآتية:

١ـ لم يخالف الكليني ما تعّهد به في ديباجة كتابه، كون مبناه ومبنىٰ المتقدمين يختلف تماماً عن مبنىٰ المتأخرين من علماء الإمامية، ولو كان الكليني قد خالف ما تعّهد به لَبان ذاك في عبائر علماء عصره ونقّاد الأخبار ومن جاء بعد زمانهم.

٢ـ إن معنىٰ صحة الأحاديث والمرويات عند المتقدمين والمنع من تكذيبها أو الأشمئزاز منها جعلته يعمد إلىٰ تضمين روايات كتابه بجملةٍ من أخبار الضعفاء والمجروحين من نظراء سهل بن زياد وأشباهه.

٣ـ إن المنهجية العلمية الرصينة التي يتمتع بها الكليني هي التي حدت به إلىٰ تضمين روايات كتابه بأسانيد وقع في طريقها جملة من المجروحين والضعفاء، كان سهل بن زياد واحداً منهم.

٤ـ إن الاطمئنان، أو العلم العادي، أو ما يُسمىٰ أحياناً بالسكون والركون بصدور الروايات والوثوق بها، لا الوثاقة بمخبرها جعله يُضمّن كتابه بأخبار مغفولة السند ملحوظة المتن.

٥ـ إن العمل بالروايات يستلزم الأطمئنان بصدورها وموافقتها لكتاب الله المجيد، وأن طرحها وعدم التصديق بها لا يستلزم عدم تدوينها، إذ لعلها صدرت عن الصادقين عليهم السلام لكنّها لم تورث الوثوق بها والعمل عليها لأجله اشتمل كتاب الكافي علىٰ روايات ضعيفة علىٰ وفق مبنىٰ المتأخرين، فكانت روايات سهل بن زياد من جملة الروايات الضعيفة.

* هوامش البحث *

(١) ظ: ابن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول: ١١/ ٣١٩.

(٢) ظ: النجاشي، رجال النجاشي: ص ٢١٩، رقم(٥٣٧).

(٣) ظ: الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١٥ ص ٣٥، رقم(٩٥٤٣).

(٤) ظ: الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١٢ ص ٣٧١، رقم(٨٠٢٥).

(٥)النجاشي، رجال النجاشي: ص ١٨٥.

(٦)الكليني، الكافي: ج ١ ص ٣٨٤.

(٧)الطوسي، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج ٢ ص ٨٣٧.

(٨) ابن الغضائري، رجال ابن الغضائري: ص ٦٧.

(٩)النجاشي، رجال النجاشي: ص ١٨٥، رقم(٤٩٠).

(١٠) ظ: الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٨٧، رقم(٥٦٩٩).

(١١)الطوسي، الفهرست: ص ١٤٢، رقم(٣٣٩).

(١٢)ظ: البحراني، لؤلؤة البحرين، ٣٧٦، ظ: الخوانساري، روضات الجنات: ٦/ ١١٦

(١٣)الكليني، الكافي: ج ١ ص ٨ـ ٩.

(١٤)النجاشي، رجال النجاشي: ص ٣٧٧، رقم(١٠٢٦).

(١٥)الشيخ الأنصاري، فرائد الأصول: ج ١ ص ٣٣١.

(١٦)الطوسي، عدة الأصول: ج ١ ص ٨٧.

(١٧)حسن بن زين الدين، منتقىٰ الجمان: ج ١ ص ٢.

(١٨)الشيخ البهائي، مشرق الشمسين وإكسير السعادتين (الملقب بمجمع النورين ومطلع النيرين): ص ٢٦٩.

(١٩)المحقق الحلي، المعتبر: ج ١ ص ٢٩.

(٢٠)المنتظري، البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر – تقرير بحث البروجردي: ص ٣١١.

(٢١)الكليني، الكافي: ج ٦ ص ٤١٢.

(٢٢)الكليني، الكافي: ج ٦ ص ٤١٢.

(٢٣)الكليني، الكافي: ج ٣ ص ٣٧.

(٢٤)الكليني، الكافي: ج ٣ ص ٣٥.

(٢٥)الكليني، الكافي: ج ٦ ص ٢٦٧.

(٢٦)الكليني، الكافي: ج ٦ ص ٢٦٧.

(٢٧)حسن بن سليمان الحلي، مختصر بصائر الدرجات: ص ٧٧.

(٢٨)الصفار، بصائر الدرجات: ص ٤٠.

(٢٩)الكليني، الكافي: ج ١ ص ٤٠١.

(٣٠)الكليني، الكافي: ج ١ ص ١٩٧.

(٣١)الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٠.

(٣٢) ظ: الشيخ الأنصاري، فرائد الأصول: ج ١ ص ٣٠٨.

(٣٣)الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣.

(٣٤) المرتضىٰ، مسائل المرتضىٰ: ٢٥.

(٣٥)البهائي، الحبل المتين: ص ٦ـ٧.

(٣٦)الحر العاملي، وسائل الشيعة (آل البيت): ج ٣٠ ص ٢٥٢.

(٣٧)الوحيد البهبهاني، تعليقة علىٰ منهج المقال: ص ٩.

(٣٨)الشيخ الأنصاري، فرائد الأصول: ج ١ ص ٣٥١.

(٣٩)الشيخ الأنصاري، فرائد الأصول: ج ١ ص ٥٠٨.

(٤٠)الكليني، الكافي: ج ٣ ص ٦٩.

(٤١)الكليني، الكافي: ج ٣ ص ٢٦٥.

(٤٢)الكليني، الكافي: ج ٤ ص ١٧٨.

(٤٣)الطوسي، تهذيب الأحكام: ج ١ ص ٤٣٣.

(٤٤)الطوسي، الاستبصار: ج ١ ص ٤٣٣.

(٤٥)البروجردي، شرح العروة الوثقىٰ - الصلاة (موسوعة الإمام الخوئي) - تقرير بحث السيد الخوئي: ج ١٧ ص ٣١٣.

(٤٦)البروجردي، شرح العروة الوثقىٰ - الصلاة (موسوعة الإمام الخوئي) - تقرير بحث السيد الخوئي: ج ١٧ ص ٣١٣.

(٤٧)الطوسي، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج ٢ ص ٥٩٦.

(٤٨)الطوسي، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج ٢ ص ٥٨٧.

(٤٩)الكليني، الكافي: ج ٣ ص ٥٤٠.

(٥٠)الكليني، الكافي: ج ١ ص ٢٤٤.

(٥١)الكليني، الكافي: ج ١ ص ٦٥.

(٥٢)الكليني، الكافي: ج ٣ ص ١٤٨.

(٥٣)الكليني، الكافي: ج ٣ ص ١٤٨.

(٥٤)الكليني، الكافي: ج ٦ ص ٧٤.

(٥٥)الكليني، الكافي: ج ٦ ص ٧٣.

(٥٦)الكليني، الكافي: ج ٥ ص ٢٨٤.

(٥٧)الكليني، الكافي: ج ٥ ص ٢٨٤.

(٥٨)كاشف الغطاء، الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الاخباريين: ٤١.

(٥٩)النجاشي، رجال النجاشي: ص ٢٦٠، رقم(٦٨٢).

(٦٠)النجاشي، رجال النجاشي: ص ٣٧٣، رقم(١٠٢٠).

(٦١)الطوسي، رجال الطوسي: ص ٤٣٩، رقم(٦٢٧٨).

(٦٢)الطوسي، الغيبة: ص ٤١٥.

(٦٣) ظ: الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١٦ ص ١٧٨، رقم(١٠٤١١).

(٦٤)النجاشي، رجال النجاشي: ص ٣٥٤، رقم(٩٤٨).

(٦٥)الحموي، معجم الأدباء: ج ٢ ص ٢٠٢، رقم(٢٠).

(٦٦) ظ: الصفار، بصائر الدرجات: ص ٢٧٤. ص٣٣٥، ص٤٢٩.ص٥١٣.

(٦٧)الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣..

(٦٨) ظ: الكليني، الكافي: ج ١ ص ٣٠٠.

* المصادر والمراجع *

ابن الأثير: أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد الجزري؛ المعروف بابن الأثير(ت:٦٠٦هـ)

جامع الأصول، تح: عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تح: بشير عيون، ط١، كتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

الأنصاري: مرتضىٰ بن محمد أمين (ت١٢٨١هـ).
فرائد الأُصول، تح: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، ط١، مجمع الفكر الإسلامي، قم ـ إيران، ١٤١٩هـ.
البروجردي، مرتضىٰ.
شرح العروة الوثقىٰ - الصلاة (موسوعة الإمام الخوئي) تقرير بحث السيد الخوئي، ط٢، مؤسسة إحياء آثار الأمام الخوئي، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م.
البهائي: بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد العاملي (ت: ١٠٣١هـ)
مشرق الشمسين وإكسير السعادتين، تحقيق مهدي الرجائي، نشر مجمع البحوث الاسلامية، مشهد، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
الوجيزة(حبل المتين)، منشورات مكتبة بصيرتي ، قم.
الحرّ العاملي: محمد بن الحسن (ت١١٠٤هـ).
تفصيل وسائل الشيعة إلىٰ تحصيل مسائل الشريعة، ط٢، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم ـ إيران، ١٤١٤هـ.
الحلي: حسن بن سليمان(من أعلام القرن التاسع).
مختصر بصائر الدرجات، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ط١، (١٣٧٠هـ ـ ١٩٥٠م).
الحموي: ياقوت بن عبد الله (ت٦٢٦هـ).
معجم الأدباء، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ .
الخوئي: أبو القاسم (ت١٤١٣هـ).
معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ط٥، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
الصفار: محمد بن حسن بن فروخ (ت٢٩٠هـ).
بصائر الدرجات، تح: حسن كوجه باغي، (د. ط)، منشورات الأعلمي، طهران، ١٤٠٤هـ.
الطوسي: أبو جعفر محمد بن الحسن (ت٤٦٠).
اختيار معرفة الرجال، تح: السيد مهدي الرجائي، (د. ط)، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم ـ إيران، ١٤٠٤هـ.
الأبواب (رجال الطوسي)، تح: جواد القيومي، ط١، مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين، قم ـ إيران، ١٤١٥هـ.

الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، تح: السيد حسن الخرسان، ط٤، دار الكتب الإسلامية، طهران ـ إيران، ١٤٠٥هـ.
تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد (رضوان الله عليه)، تح: السيد حسن الخرسان، ط٣، دار الكتب الإسلامية، طهران ـ إيران، ١٤٠٦هـ.
العدة في أُصول الفقه، تح: محمد رضا الأنصاري، ط١، مؤسسة البعثة، قم ـ إيران، ١٤١٧هـ.
كتاب الغيبة، تح: الشيخ عباد الله الطهراني والشيخ علي أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الإسلامية، ط١، قم ـ إيران، ١٤١١هـ.
فهرست كتب الشيعة وأُصولهم وأسماء المصنفين وأصحاب الأُصول، تح: الشيخ جواد القيومي، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ـ إيران، ١٤١٧هـ.
العاملي: حسن بن زين الدين (ت١٠١١هـ).
منتقىٰ الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، تح: علي أكبر الغفاري، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم ـ إيران، ١٤٠٤هـ.
الغضائري: أحمد بن الحسين (من أعلام القرن الخامس الهجري).
رجال ابن الغضائري، تح: السيد محمد رضا الجلالي، دار الحديث للطباعة والنشر، قم ـ إيران، ١٤٢٢هـ.
الكليني: محمد بن يعقوب (ت٣٢٩هـ).
الكافي، تح: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، ط٤، مطبعة حيدري، ١٤٠٧هـ.
كاشف الغطاء: جعفر: (ت: ١٢٢٨هـ).
الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الأخباريين، ط١، مؤسسة الذخائر، النجف الأشرف، ١٤٢٠هـ.
المحقّق الحلي: جعفر بن الحسن (ت٦٧٦هـ).
المعتبر في شرح المختصر، تح: لجنة تحت إشراف الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، (د. ط)، مؤسسة سيد الشهداء (عليه السلام)، قم ـ إيران، ١٤٠٥هـ.
المحدث البحراني: يوسف (ت١١٨٦هـ).
لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث، تح: محمد صادق بحر العلوم، مكتبة فخراوي، المنامة، البحرين،ط١، ٢٠٠٨م.

المرتضىٰ: علم الهدىٰ، أبو القاسم علي بن أبي أحمد الحسين بن موسىٰ الموسوي العلوي(ت: ٤٣٦هـ).

رسائل الشريف المرتضىٰ، إعداد السيد مهدي الرجائي، نشر دار القرآن الكريم، قم، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٩٥م.

المنتظري: حسين علي (ت: ١٤٣١هـ).

البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر تقريراً لإبحاث شيخه السيد حسين الطباطبائي البروجوردي، ط١، نشر مكتب آية الله العظمىٰ المنتظري، قم، ١٤١٦هـ.

النجاشي: أحمد بن علي (ت٤٥٠هـ)

فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي)، تح: السيد موسىٰ الشبيري الزنجاني، ط٥، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران، ١٤١٦هـ.

الوحيد البهبهاني: محمد باقر بن محمد أكمل(ت: ١٢٠٥هـ).

فوائد الوحيد البهبهاني، تح: السيد محمد صادق بحر العلوم، نشر مركز النشر، مكتب الاعلام الاسلامي، قم، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.